كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

مِنْ مَسَائِلِ التَّنْبِيهِ عَلَى الأَصْلِ المَهْجُورِ فِي التَّصْرِيفِ " تَحْلِيلٌ وَمُنَاقَشَةٌ "

إعداد

د/ حسام فرج محمد أبو الحسن

مدرس النحو والصرف والعروض
بكلية الآداب
جامعة جنوب الوادي

(العدد الأربعون)
(الإصدار الأول ـ الجزء الأول)
(١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م)

من مسائل التَّنْبِيهِ عَلَى الأَصْلِ المَهْجُورِ فِي التَّصْرِيفِ
" تَحْلِيلٌ ومناقشة "

حسام فرج محمد أبو الحسن
قسم النحو والصرف والعروض، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، مصر.
البريد الإلكتروني: Hosamfarag@art.svu.edu.eg

الملخص:
البحث بعنوان: "من مسائل التَّنْبِيهِ عَلَى الأَصْلِ المَهْجُورِ فِي التَّصْرِيفِ، تَحْلِيلٌ ومناقشة"، ويدور حول عدد من المسائل التي نبَّه فيها علماء اللغة على أصلها المهجور على المستوى الصرفي، وقد اعتمدت في ذلك على المنهج التحليلي من خلال عرض هذه المسائل، محللا إياها تحليلًا موجزًا، وقد تضمن البحث نقاطًا ثلاثة هي: طرائق علماء الصرف في التنبيه على الأصل، وفي وصفهم لتلك الظاهرة. أهمية التنبيه على الأصل. بعض المسائل التي تم التنبيه فيها على الأصل المهجور. ثم جاءت الخاتمة محتوية على نتائج الدراسة، ثم ثبت بمصادر البحث ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: التنبيه، الأصل، المهجور، التصريف.

One of the issues of warning about the abandoned original in the drainage, Analysis and discussion

Hossam Faraj Muhammad Abu Al-Hassan
Department of Grammar, Morphology and Presentation, Faculty of Arts, South Valley University , Egypt.

Email: Hosamfarag@art.svu.edu.eg

Abstract:

Some Theorem of Studying the Archaic Stems in Conjugation: Analysis and Discussion. This research is titled: "Some Theorem of Studying the Archaic Stems in Conjugation: Analysis and Discussion". This research takles some of the topics which were hinted by lingusits concerning archaic stem of such theorem on the morphological level. The researcher, through this research, relies on the analytical approach/methodology through reviewing, illustrating such theorem as well as analyzing them briefly. The research consists, basically, of three main research topics: Methods of morphologists in their study of the linguistic archaic stems and their description of this linguistic pehomenon. Importance of studying and focusing on the morphological and archaic stems. Some theorem which were hinted and focused concerning the archaic stem. Finally, the research includes a conclusion including the study findings as well as a list of the research references and its sources.

Keywords: Study, Stem, Archaic, Conju

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، قيوم السموات والأرضين، الذي لا عز إلا في طاعته، ولا غنى إلا في الافتقار إليه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، أما بعد:

فالأصل والفرع قضية سيطرت على الفكر اللغوي قديمًا وحديثًا، والمهتمُّ بالعربية سيُلاحظ انتشارها بشكل واضح في الكتب والدراسات اللغوية القديمة والحديثة، كما أن المهتم بدراسة تلك القضية سيجد في طريقه ظاهرة أخرى تنتشر في كتب اللغة، وهي ظاهرة (التنبيه على الأصل)، حيث إن هناك أصولا تركها العرب ولم يستخدموها؛ ربما لأنها تخالف مقاييسهم، أو ما شابه ذلك، فجاء علماء اللغة فنبهوا على تلك الأصول في مصنفاتهم ومؤلفاتهم، ومن هذا المنطلق استنبطت فكرة بحثي هذا، فعنونته بـ :

مِنْ مَسَائِلِ التَّنْبِيهِ عَلَى الأَصْلِ المَهْجُورِ فِي التَّصْرِيفِ، تَحْلِيلٌ وَمُنَاقَشَةٌ

- **منهج البحث**:

سأستخدم في دراستي لهذه الفكرة "المنهج التحليلي"؛ وذلك من خلال عرض المسائل التي ورد فيها التنبيه على الأصل المهجور على المستوى الصرفي، محللا إياها تحليلًا موجزًا.

- **خطة البحث**:

سأتناول البحث –بإذن الله– من خلال النقاط الآتية:

أولا: طرائق علماء الصرف في التنبيه على الأصل، وفي وصفهم لتلك الظاهرة.

ثانياً: أهمية التنبيه على الأصل.

ثالثاً: بعض المسائل التي تم التنبيه فيها على الأصل المهجور.

أولا : طرائق علماء الصرف في التنبيه على الأصل، وفي وصفهم لتلك الظاهرة:

إن طرائق علماء اللغة في التنبيه على الأصل وتوضيحه كانت مختلفة الألفاظ والمصطلحات، فكانوا يقولون أحيانا: الإشعار بالأصل، أو الدلالة على الأصل، أو الإيذان بالأصل، أو الإعلام بالأصل، أو التبليغ بالأصل[١]، أو مراجعة الأصل[٢] أو معاودة الأصل [٣]، كما أنهم وصفوا تلك الأصول المنتشرة في كتبهم بصفات كثيرة، فكانوا تارة يقولون: "أصل متروك" [٤]، وتارة يقولون: "أصل مهجور [٥]"، وتارة يقولون: "أصل مرفوض" [٦]، وتارة يقولون: "أصل نادر لا يعتد به، ولا

(١) ينظر: كتاب التكملة، أبو على الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ص٣٠٧، ٥٧٧، ٦٠١، ٦٠٤، والمقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ١٣٤/٣، وعلة الأصل في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي، عادل نذير بيري، وإسراء ناجي، مجلة الباحث، جامعة كربلاء ، العدد ٩، المجلد ١٦، لعام ٢٠١٥م، ص٢٦٨.

(٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ١٥٢/١.

(٣) ينظر: القياس في النحو، منى إلياس، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٣٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١٤٦٣/٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر الحازمي، دروس صوتية فرّغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net، ١٩/٩٤.

(٦) ينظر: كناشة النوادر، عبد السلام محمد هارون، مكتبه الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص١٠٠، ١٠١.

يقاس عليه"[١]، وتارة يقولون: "أصل مُغيَّر" [٢]، وتارة أخرى يقولون: "أصل مطروح [٣]"، وكلها صفات تحمل معنى واحدًا.

ثانياً : أهمية التنبيه على الأصل

تتضح أهمية ظاهرة التنبيه على الأصل في حفاظها على اللغة وأصولها من الترك، والنسيان؛ بدليل قول السيوطي في أحد المواضع: وهذا تنبيه على الأصل لئلا يُجهل [٤]، وكذلك في تفسير كثير من الأصول المتشابهة، حيث يقول ابن جني: " فبهذا ونحوه ما استدل أهل التصريف على أصول الأشياء المغيرة، كما استدلوا بقوله عز اسمه: ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (المجادلة: ١٩)، على أن أصل استقام: استقْوَم، وأصل استباع استبْيَع، ولولا ما ظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادعاؤهم إياها" [٥].

والحق أن من مارس علل اللغة، ونظر في ما تكلم به أهل البيان، يجد أن هذه اللغة محكمة، لها أول ولها آخر، ولها ظاهر ولها باطن، ولها أصول مطردة، هذه الأصول المطردة بعضها قد ينكشف بشاذٍّ لا يكاد يذكر ولا ينطق في لسان العرب، أو من خلال الأصول المهجورة التي تكشف تلك الأصول المطردة؛ ولذلك

(١) درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن على الحريرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٧٥م، ص ١٣١.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ١/١٩٠.

(٣) المرتجل (في شرح الجمل)، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ٢١٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، ١/٤٧٨.

(٥) سر صناعة الإعراب، ١/١٩٠.

يفرح دارسوها بمثل هذه الشذوذات والأصول المهجورة؛ لأنها تفسر لهم بعض الأحكام المطردة عندهم، فالعربي قد ينطق بكلمةٍ خلاف الأصل لنستدلَّ بها على هجران الأصل المطرد [١].

ومن الباحثين من فسر تلك الظاهرة – وخصوصًا أنها تظهر كثيرا في قواعد الإعلال– أن ما خرج تنبيها على أصل بابه قد اتُّخذ متكأ لحمل كل ما لم يخضع لقواعد الإعلال التي وضعوها، شأنهم في هذا شأنهم في حمل ما خرج عن قواعدهم من الشعر، ولم يقبل تأويلا على الضرورة أو الشذوذ، ولم ينظروا إلى التطور الحاصل في اللغة، فربما كان لمثل هذه الكلمات جذور عميقة ضاربة في القدم في اللغة [٢].

ثالثًا : بعض المسائل التي تم التنبيه فيها على الأصل المهجور

ومن المسائل التي نُبِّه فيها على الأصل المهجور في مصنفات علماء اللغة ما يأتي:

- التنبيه على الأصل في همزة أفعل التفضيل من (خَيْر وشَرّ وحَبّ):

من المعلوم بالضرورة أن اسم التفضيل يصاغ على وزن أفعل؛ وذلك بشروط مخصوصة ذكرها علماؤنا في مصنفاتهم، ومنها أن يكون الفعل ثلاثيا، تاما، متصرفا، لا يدل على عيب أو لون ... إلخ، فنقول مثلا من (علم): (زيد أعلم من عمرو)، غير أن هناك بعضا من الصيغ تستخدم للتفضيل، ولكنها لم تأت على وزن (أفعل) وهي (خير، وشر، وحب).

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك الحازمي، رقم الدرس١، ٧٣.

(٢) ينظر: الدراسات الصرفية عند ابن جني، د. عبد الجبار النايلة، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠م، ص١٩٤.

وقد قال النحاة إن هذه الكلمات وأشباهها أسماء تفضيل، لكنها على غير أصلها، حيث إن أصلها (أخير، وأشر، وأحب)، والمشهور فيها أنه إذا بني منها أفعل تفضيلٍ لا تثبت همزتها؛ فيقال: (زيد خير من عمرو، وشر من بكرٍ)، وكقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا ﴾ [يوسف:٧٧] وقوله تعالى: ﴿ هُوَ خَيْرٌ مِمّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس:٥٨]، وكقول الأحوص [1]: [البسيط]

وَزَادَنِي كَلَفًا فِي الحُبِّ أن مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسانِ مَا مُنِعَا

أي :(أحبُ شيء من الإنسان ما مُنِع)، أما إذا بُني منهما أفعل التعجب فثبتت الهمزة، فيقال: ما أخيرك وما أشره! وقد شذ حذفها في التعجب في قولهم: ما خير اللبن للصحيح، وما شره للمبطون [2]، ومن ثم يقول الناظم:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ خَيْرٌ وَشَرْ عَنْ قَولِهِمْ: أَخْيَرُ مِنْهُ وَأَشَرْ

وقد يكون حذف همزة أفعل التفضيل من (خَيْر، وشَرّ، وحَبُّ) من أجل التخفيف، أو لكثرة الاستعمال[3]، حيث يقول صاحب التصريح: "واختُلِف في سبب حذف الهمزة منهما، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش؛ لأنَّهما لَمَّا لم يشتقا من

(١) ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص١٩٥.

(٢) ينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٢/٢٦٠-٢٦١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ، ٢/٢٩٨، و حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الخضري، دار الفكر، ٢/٤٦.

فعلٍ، خُولِف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما"[1]، وقد نبَّه على هذا الأصل قول الشاعر: (الرجز)

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ [2]

وقوله تعالى:﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ ﴾ [القمر: ٢٦]، لمن قرأ شذوذًا: (الأشَرُّ)[3]، ومن ثمَّ قال الحازمي [4] – في شرحه لألفية ابن مالك – إن كل ذلك جاء على الأصل، إذا صُرِّح به، فنقول: هذا على القياس، لكن (خير، وشر) شاذان قياسًا لا استعمالًا، أما الاستعمال فهو كثير؛ لذلك جاء في القرآن، ولا يجوز أن يقال: في القرآن ما هو شاذٌ استعمالًا، فلو عُبِّر عنه بالشاذ قياسًا، فلا بأس به؛ لأن المراد به أنه مخالف للأصول العامة التي قعدها النحاة، وأنه مخالف لما اشتهر

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٢/١٠٠-١٠١.

(٢) منسوب لرؤبة في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٣/٢٥٥، وبلا نسبة في: عمدة الحفاظ، ١/٥٤٦.

(٣) القراءة لقتادة وأبي قلابة في: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، ٨/١٧٩.

(٤) هو الشيخ أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي من مكة المكرمة شهد له بعض أهل العلم بالرسوخ في العلم، درس على يد الشيخ العالم الجليل محمد علي آدم الأثيوبي عشرين سنة بدار الحديث بمكة المكرمة، درس على كثير من العلماء، مثل: الشيخ محمد الخضر الشنقيطي، والشيخ سيدي الحبيب الشنقيطي، والشيخ محمد علي آدم، والشيخ محمد أمين الهرري، وغيرهم، = = ومن مصنفاته: الشرح المختصر للسلم المنورق، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، شرح مائة المعاني والبيان، وشرح ألفية ابن مالك، وغيرها من المصنفات.

من لسان العرب، ولا إشكال فيه، كما اقترح الحازمي أن يُعَبَّر عن هذا النوع من الكلمات باسم التفضيل لا بـ(أفعل)، ليشمل خيرًا وشرًا؛ لأنهما ليسا على زنة أَفْعَلَ[1].

- التنبيه على الأصل في همزة (أحَد):

إن الفصيح في قول: (واحد عشر والواحد والعشرون)، هو أن يقال: (أحد عشر) و(الحادي والعشرون)، لكنهما وجهان جائزان، فكلمة (أحد) همزتها مبدلةٌ من واو، وقد قيل: (وأحد عشر) على الأصل، وهو أصلٌ مهجور، والحق أنه لم يلتزم هذا القلب كلُّ العرب، فقد حكى الكسائي أن قول بعضهم (واحد عشر) شاذٌ نبه علي أصل مرفوض، ولا يستعمل هذا القلب في (واحد) إلا في تنييف أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته [2]، فإن قال قائل فلِمَ قيل: (حادي عشر) وهو فاعل من (واحد)، وهلا قالوا: (واحد عشر)، و(آحد عشر) من لفظ (أحد)؟ ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أنه مقلوب من (واحد)، والواو من (واحد) في موضع الفاء منه، فجعلت الفاء منه في موضع اللام، فانقلبت الواو ياء؛ لانكسار الدال، وتقديره من الفعل: (عالف)، والقلب في كلامهم كثير كقولهم: (شائك السلاح، وشاكي السلاح).

و الآخر: وهو أن (حادي) يتبع العشرة، ويحدوها مثل (حادي الإبل)، وهو الذي يتبعها فيسوقها، وتقول في المؤنث منه: هذه (حادية عشرة) إلى (تسع عشرة) على هذا المنهاج، وعلة وجوه الإعراب كعلة المذكر، فإذا دخلت الألف واللام في شيء من هذا تركوه على حاله تقول: (الحادي عشر) [3].

---

(١) ينظر: شرح الألفية للحازمي، الدرس رقم ٨٧.

(٢) ينظر: كناشة النوادر، ص١٠٠.

(٣) ينظر: المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ٢٥٧/٤.

- التنبيه على الأصل في إثبات الواو في كلمة (وجهة):

وجهة هي اسم للمكان المتوجه إليه، فعلى هذا يكون أصلا، يقول سيبويه [1]: ولو بَنَيْت اسما من وعد على (فَعْلَة) لقلت (وعدة)، ولو بنيت مصدرا لقلت (عدة)، ثم قال بعد ما ذكر حذف الواو من المصادر: وقد أثبتوا فقالوا: (وجهة) في (الجهة)، فعلى هذا يكون إثبات الواو شاذا، منبهة على الأصل المتروك في المصادر، والذي سوغ إقرار الواو- وإن كان مصدرا- أنه مصدر ليس بجارٍ على فعله، إذ لا يُحفَظ (وجه) (يجه)، فيكون المصدر (جهة)، قالوا: (وعد - يعد - عدة)، إذ الموجب لحذف الواو من (عدة) هو الحمل على المضارع؛ لأنَّ حذفها في المضارع لعلة مفقودة في المصدر، ولما فُقِد (يجه)، ولم يسمع، لم يُحذف من (وجهة)، وإن كان مصدرا؛ لأنَّه ليس مصدرا لـ(يجه)، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد؛ لأنَّ الفعل منه: (توجه) و(اتجه)، فالمصدر الجاري هو (التوجه) و(الاتجاه)، وإطلاقه على المكان المتوجه إليه هو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول [2].

- التنبيه على الأصل في كسر فاء (فُعَال):

الأصل في (فُعَال) أن يكون من أبنية المصادر والمفردات، فيأتي اسمًا، نحو: (فُؤاد) و(غُلام)، ونعتا كـ (طُوال)، ومصدرًا كـ (سُكَات)، هذا لا خلاف عليه، والذى فيه خلاف كون (فُعَال) من أبنية الجموع، فهو عند الرضي وغيره من أسماء

(١) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م، ٣٣٧/٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م، ١٥٥/٢.

الجموع لا من أبنية الجموع [١]، أما عند سيبويه وابن مالك فهو عندهما جمع لا اسم جمع، قال سيبويه في (توأم) و(تُؤَام): "كأنهم كسروا عليه (تِئْم) كما قالوا: " ظِئْر وظُؤَار[٢] ورِخْل ورُخَال [٣]" [٤]، واحتج ابن مالك لكونه جمعًا لا اسم جمع بأنه "لا يصح قول من جعل (فُعَالًا) اسم جمع؛ لأنه لو كان اسم جمع لصغر على لفظه، ولنسب إليه، ولذُكِّر كما فُعِل بـ (رَكْب)، و(عَمْد) وأشباههما من أسماء الجموع، والأمور الثلاثة منتفية عن (فُعَال) بالاستقراء، فثبت أنه جمع لا اسم جمع"[٥]، بينما احتج من قال: إنه " ليس بجمع على الأصح؛ لأنها تصغر على بنائها فلا تكون جمع كثرة، وليست من أبنية القلة"[٦]، وثمة من قال: إن ما جاء على (فُعَال) من الجموع أصله (فِعَال) بكسر الفاء، وأما الضم فهو بدل عن الكسر[٧].

وذهب بعض المحدثين إلى أن صيغة (فُعَال) في الجمع أصلها (فُعَل) [٨]، ونسب إلى المبرد خطأ أنه يقول: إن (فُعَال) في الجمع كثير، والذى في المقتضب [٩] أن (فعيل) و(فُعَال) يقعان لشيء واحد كـ(الطويل والطُوَال) و(الخفيف

(١) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ٢٠٥/٢ وما بعدها.

(٢) الظئر: هي الأنثى التي تعطف على ولد غيرها أو ترضعه.

(٣) الرخل: هي الأنثى من أولاد الضأن.

(٤) الكتاب، ٦١٧/٣، وينظر: كتاب التكملة، ص ١٧٤.

(٥) شرح عمدة الحافظ، ٩٣٢/٢، ٩٣٣.

(٦) شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار، كتباخانة راشد، الطبعة الثانية، ص ٩٨.

(٧) ينظر: درة الغواص، ص٣٨٢.

(٨) علم الصرف دراسة وصفية، محمد أبو الفتوح شريف، دار المعارف، ص١٩٢.

(٩) ينظر: المقتضب، ٢٠٩/٢، ٢١١.

والخُفَاف) و(رقيق ورُقَّاق) قال: و"ذلك أكثر من أن يحصى"[1]، فظن أن قول المبرد: المبرد: (وذلك أكثر من أن يحصى) أنه يقصد الجمع على (فُعَال)، والصحيح أنه أراد أن "(فُعَال) يكون نعتًا كـ (فعيل) يقال: (طويل وطُوَال) و(خفيف وخُفَاف) و(سريع وسُرَاع)" [2].

ويمكن أن يفهم من هذا أن أكثر ما جاء على (فُعَال) في المفرد هو وزن (فَعْل)، وهو من الأوزان التي يأتي عليها بإطراد (فِعَال) بكسر الفاء لا بضمها، فليس بعيدًا إذن أن يكون ما جاء على (فُعَال) أصله (فِعَال) وأبدلت الكسرة الضمة، وهو شيء ليس غريبًا في باب الجمع، فإن الجمع كما يقول الثمانيني: "كثير الشذوذ كثير التداخل"[3]، والجمع باب يطرد فيه التغيير كما يطرد في النسب [4]، ولقد ورد في لغة العرب أن (فُعَال) تجيء على الأصل بالكسر كـ (الرُّخَال، والرِّخَال) و(سُحَاح، وسِحَاح) [5] و(اللُّهَاث، واللِهَاث) [6]، فكأن النطق بالكسر فيما سبق جاء منبهة على الأَصل، ويعزز هذا الفهم أن (فِعَال) و(فُعَال) يشتركان في الأبنية أحيانًا.

(١) المقتضب، ٢/٢١١.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد عبد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٢٧٤.

(٣) الفوائد والقواعد، أبو عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٦٦٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ١/٤٦٨.

(٥) السحاح تعني السمين.

(٦) اللهاث: هو حر العطش في الجوف، وسرعة التنفس إعياءً.

وقد عقد ابن قتيبة في أدب الكاتب بابًا في (فِعَال) و(فُعَال) فقال: " باب فِعال وفُعال بكسر الفاء، وبضمها (سِوارُ المرأة، وسُوار)، و(هو حسنُ الجِوَار، والجُوَار)، و(حِوَار الناقة، وحُوَار)، و(شِوَاظ من نار، وشُوَاظ) و(خِوَان، وخُوَان) للذي يؤكل عليه، و(الهِيَام، والهُيَام) داء يأخذ الإبل، و(النِّداء، والنُّداء)، و(الهِتَاف، والهُتَاف)، و(رجل شِجَاع، وشُجَاع)، و(قوم شُجْعَان، وشِجْعَان) وهو كريم (النِّجَار، والنُّجَار)، و(النِّحاس والنُّحاس) أي: الأصل، و(الصِّياح، والصُّياح) و(صِوَان الثوب، وصُوَانه) : التَّخْتُ أو الوعاء الذي يُصان فيه، و(هُمْ رِهَاقُ مائةٍ، ورُهاقُ مائة) كقولك: (هم زُهاء مائة)، وصار البَيْض (فِلاقًا، وفُلاقًا) أي: (فَلَقًا)، و(إبل طِلاحيَّة، وطُلاحِيَّة) تأكُلُ الطَّلْحَ، و(رجلٌ نِبَاطيّ، ونُبَاطيٌّ) منسوب وأصابه (إطَامٌ، وأُطامٌ) إذا احتبس بطنه [1].

- التنبيه على الأصل في اجتماع الهمزتين في الفعل المبدوء بهمزة المتكلم:

إن من قضايا الإعلال بالحذف أنه إذا كان الماضي على وزن (أَفْعَلَ) فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه (يُؤَفْعِل) واسم الفاعل واسم المفعول كذلك؛ كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحُمِل غيره عليه، نحو: (أكرَم ويُكْرِم ونكْرِم وتُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم) [2]؛ لأنه كان يلزم: (أنا أؤكرم)، فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، محافظة على التجنيس في كلامهم، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة الأصلية المفردة في نحو: (خُذْ، وكُلْ)، فهم بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدر، وقد نبّه على هذا الأصل ما جاء في كلام العرب، كقول الراجز: (الرجز)

(١) أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص٥٤٥-٥٤٦.
(٢) شذا العرف في فن الصرف، ١٣٨/١.

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا[1]

الشاهد (يؤكرما)، حيث جيء به على الأصل ضرورة، والشائع فيه أن يقال (يُكرم)، وقول ليلى الأخيلية تصف قطا: (الطويل)

تَـدَلَّتْ عَلَـى حُـصٍّ ظِمَـاءٍ كأنَّهـا كُـرَاتُ غُـلامٍ فِـي كِسَـاءٍ مُؤَرْنَـبِ [2]

فقولها: (مؤرنب) من الفعل: (يؤرنَب)، على وزن (مؤفعَل)، وهو كـ (يؤكرَم)، فأما قول الآخر: (السريع)

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثْفَيْنْ [3]

ولقد جيء به على الأصل ضرورة، ولولا ذلك لقال: يُثْفَين، ومن ثم يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مثل (يؤكرَم)، ويكون على لغة من قال: (ثفَّيت القِدر)، وعلى قول الشاعر: (الطويل)

وذاكَ صَنِيعٌ لَمْ تُثَفَّ لَهُ قِدْرِي [4]

ومن قال هذا كانت (أُثْفِيَّة) عنده (أُفْعُولَة) واللام واو، ويحتمل أن تكون ياءً.

---

(١) الرجز لأبي حيان الفقعسي، وهو بلا نسبة في: لسان العرب ١/ ٤٣٥، (ر، ن، ب)، ١٢/ ٥١٢، (ك، ر، م)؛ وخزانة الأدب، ٢/ ٣١٦.

(٢) ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، ص٢٧، والحُصُّ: الذي لا ريش له، كرات: جمع كرة، ومؤرنب أي: مُتَّخذٌ من جلود الأرانب.

(٣) الرجز لخطامٍ المجاشعي في: لسان العرب، ١/٤٣٥، (ر، ن، ب)، ١٤/ ١١٤، (ث، ف، ا)، والصاليات هي الأثافي؛ لأنها صليت بالنار أي أُحْرِقت حتى اسودَّت.

(٤) بلا نسبة في: لسان العرب، ١٤/ ١١٤، (ث، ف، ا)، أثفى القدر: يعنى وضعها على الأثافي أي الحجارة التي توضع عليها القدر.

والوجه الآخر: أن يكون (يؤثفَين: يفعلَين) بمنزلة (يسلْقين، ويجعْبين)، فتكون (أثفية) على هذا (فُعْلِيَّة)، وتكون على لغة من قال: (آثفت القدر)، وهذا قول النابغة: (البسيط)

لا تَقْذِفَنِّي بركْنٍ لا كَفَاءَ لَهُ وإن تَأَثَّفَكَ الأَعْدَاءُ بالرِّفَدِ [1]

أي: صاروا حولك كالأثافي حول الرماد [2].

- **التنبيه على الأصل في جمع (صحراء):**

تجمع كلمة (الصحراء) على (الصحارِي)، وأصلها: (صَحارِيٌّ) -بالتشديد-؛ لأنك إذا جمعت (صحراء) أدخلت بين (الحاء) و(الراء) (ألفا)، وكسرت (الراء)، كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع، نحو: (مساجد) و(جعافر)، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضا ياء فتدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا: (صحارَى) - بفتح الراء - لتسلم الألف من الحذف عند التنوين؛ وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الياء المنقلبة من (الألف) للتأنيث، وبين (الياء) المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث، نحو: ألف (مرمى) إذ قالوا: (مرامي) و(مغازي)، وبعض العرب لا يحذف

(١) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ص٢٦، الركن: الميل إليه، الكفاء: النظير، تأثفك الأعداء صاروا حولك كالأثافي، الرفد: العصب من الناس.

(٢) المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، ١/١٩٢-١٩٣.

الياء الأولى، ولكن يحذف الثانية، فيقول: الصحارى – بكسر الراء – وهذه صحارٍ، كما تقول: (جوارٍ)، و(أصحر الرجل)، أي: خَرجَ إلى الصَحْراء [١].

يقول ابن جني [٢]: قد اطَّرد عنهم قلب ألف التأنيث همزة، والقول في ذلك إن الهمزة في صحراء وبابها إنما هي بدل من ألف التأنيث، كالتي في نحو: (حبلى) و(سكرى)، إلا أنها في صفراء وقعت الألف بعد ألف قبلها زائدة فالتقى ألفان زائدتان، ولم يجز في واحدة منهما الحذف، أما الأولى فلو حذفتها لانفردت الآخرة، وهم قد بنوا الكلمة على اجتماع ألفين فيها، وأما الآخرة فلو حذفتها لزالت سلامة التأنيث، وأما الحركة فقال سيبويه: إنه لما انجزم الحرفان حركت الثانية، فانقلبت همزة فصارت: (صفراء) و(صحراء) [٣].

وكذلك ما حكاه الأصمعي من قولهم: (صلافي وخباري) جمع (صلفاء وخبراء)، فبهذا يُستدل على أن الهمزة في (صحراء) وبابها بدل من ألف التأنيث، وهذا أصل كل جمع لنحو (صحراء)، ثم يخفف بحذف الياء الأولى، فيصير (صحاري) – بكسر الراء وتخفيف الياء – مثل: (مداري)، ثم يبدل من الكسرة فتحة، فتنقلب الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما فعلوا في (مدارى)، وهذان الوجهان

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، (ص، ح، ر)، ٧٠٨/٢، ينظر: المنصف، ١٥٥/١– ١٥٦، ولسان العرب، (ص، ح، ر)، ٤٤٤/٤.

(٢) سر صناعة الإعراب، ٩٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب، ٦٠٩/٣، ٦٤٥.

هما المستعملان، والأول أصل متروك يوجد في الشعر [١]، ومنه قول الشاعر: (الهزج)

لَقَـــدْ أَغْـــدُو عَلَـــى أَشْـــ قَـــرَ يَغْتَـــالُ الصَّـــحَارِيَّا [٢]

- التنبيه على الأصل في همزة (نجزيه):

يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ (الأنبياء: ٢٩)، قرأ أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد نَجْزِيهِ: (نُجْزِيهُ) بضم النون والهاء [٣]، على أن الأصل: نجزئ به جهنم، أي: نكفيها به، أي: نمكنها منه، فتأتي عليه، كأنها تطلب باستيفائها إياه الاكتفاء بذلك، من قولهم: (أجزأني الشيء)، أي: (كفاني)، ثم حذف حرف الجر، فصار: (نجزئه جهنم)، أي: نطعمه جهنم، ثم أبدلت الهمزة ياء على حد: (أَخْطَيْتُ)، وَ(قَرَيْتُ)، فصارت (نُجْزِيهُ)، وأُقِرَّت الهاء على ضمتها؛ تنبيهًا على أنّ الأصل الهمز [٤].

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، ٤٢٥/٧ - ٤٢٦، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ٩٥/٤.

(٢) ديوان الوليد بن يزيد، جمع المستشرق الإيطالي ف. جبربالي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة ابن زيدون بدمشق، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م، ٥٨/٢.

(٣) ينظر: المحتسب، ابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ٢/ ٦١-٦٢.

(٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ٤٨٤/٤، ينظر: المحتسب ٢/ ٦١-٦٢.

- التنبيه على الأصل في الفعل (يرى):

لا يجب تخفيف المهموز بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، بل هو جائز لمن فعله إذا وُجِد شرط ذلك، إلا في نحو: (ترى)، و(يرى)، و(أرى)، و(نرى)، فإن أصله: (يرأى)، وهو أصل متروك إلا في لغة (تيم اللات)، فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون: (يرأى)، كما تقول جميع العرب (ينأى)، وفي ذلك يقول الناظم:

وَلَيْسَ ذَا التَّخْفِيفِ حَتْمًا فِي سِوَى مَا مِنْ "رَأَى" وبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى
كَلامُ تَيْمِ اللاَّتِ بِالأَصْلِ كَـ(مَا لَمْ تَرْأَيَا) نَظْمًا، ونَثْرًا انتَمَى

وعليه جاء قول الشاعر: (الوافر)

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ [1]

حيث جاء بالنقل في (أرى)، وبالأصل في (لم يرأياه) [2].

- التنبيه على الأصل في كلمة (التوراة):

التوراة هي الكتاب الذي أنزله الله -تعالى- على موسى . عليه السلام . ومعناها: الضياء والنور، ويقال: إن التوراة لفظة سريانية وعرَّبوها، واختلفوا في اشتقاقها، فقال بعضهم: التوراة مشتقة من قولهم: (وَرِيَ الزَّنْدُ): إذا قدح، فظهر منه نار، يقال: (وَرِيَ الزند، وأوريته أنا)، قال - تعالى- : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴾ [الواقعة: ٧١]، فُثلاثيُّه قاصر، ورباعيُّه مُتَعَدٍّ، وقال- تعالى-:

---

(١) منسوب لسراقة البارقي في سر صناعة الإعراب، ص١/ ٩٠، ٢/ ٤٣٨، و لسان العرب، ١٤/ ٢٩٢، (ر، أ، ى)، ولابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ص ١٧٨، الترهات: هي كل قول باطل لا فائدة منه.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١/ ٣١٩-٣٢١ - ٤/ ٢١٠٥.

﴿ فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ [العاديات: ٢]، ويقال – أيضًا –: (وَرَيْتُ بِكَ زِنَادِي)، فاستعمل الثلاثي متعديًا، إلا أن المازني زعم أنه لا يُتَجَاوز به هذا اللفظ، يعني: فلا يُقاس عليه، فيقال: وريت النار مثلًا، إذا تقرر ذلك، فلما كانت التوراة فيها ضياء ونور، يُخْرج به من الضلال إلى الهدى كما يُخْرج بالنور من الظلام إلى النور، سُمِّي هذا الكتابُ بالتوراة، ويدل على هذا المعنى قوله – تعالى–: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

وقال آخرون: بل هي مشتقة من (ورَّيتُ في كلامي)، من التورية، وهي التعريض، وفي الحديث: كَانَ إِذَا أرادَ سَفَرًا وَرَّى بِغَيْرِه [(١)]، وسميت التوراة بذلك؛ لأن أكثرها تلويحاتٌ ومعاريضُ، وإلى هذا ذهب المؤرج السَّدُّوسي ،وجماعة، وفي وزنها ثلاثةُ أقوال:

أحدها: أن وزنها (فَوْعَلَة)، وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ، نحو: (الدَّوْخَلَة، والقَوْصرة، والدَّوْسَرة، والصَّوْمَعة) [(٢)]، والأصل: (وَوْرَيَة) – بواوين–؛ لأنها إما من (وَرِيَ الزَّنْدُ)، وإما من (وَرَّيْتُ في كلامي)، فأبدلت الواو الأولى تاءً، وتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفًا فصار اللفظ (توراة) – كما ترى – وكُتِبَت بالياء؛ تنبيهًا على الأصل، كما أميلت لذلك، وقد أبدلت العرب التاء من الواو في ألفاظ، نحو: (تَوْلَج، وتَيْقُور، وتُخَمَة، وتُراث، وتُكأة، وتُجَاه، وتُكْلاَن)، من: (الوُلُوج، والوَقَار، والوَخَامة، والوِرَاثة، والوكَاء، والوَجْه، والوكَالة)، ونظير إبدال الواو

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أبو الحجاج المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ٣١١/٨.

(٢) الدوخلة: وعاء من خوص يستخدمه المزارع لوضع أغراضه فيه كالتمر وغيره؛ القوصرة: وعاء من القصب؛ الدوسرة: من معانيها: الأسد، الرجل الضخم الشديد، النوق العظيمة، الكتيبة المجتمعة، نوع من النبات؛ والصومعة: مكان يسكنه الراهب أو العابد منفردا بغرض العبادة.

تاء في التوراة إبدالها – أيضًا – من قولهم – لِما تراه المرأة في الطُّهْرِ بعد الحيض– (التَّرِيَّة)، هي (فعيلة)، من لفظ (الوراء)؛ لأنها تُرَى بعد الصُّفرة والكُدْرة.

الثاني: أن وزنها تَفْعِلَة – بكسر العين – فأبدلت الكسرة فتحة، وهي لغة طائية، يقولون في (الناصية): (نَاصَاة)، وفي (جارية): (جَارَاة)، وفي (نَاجِيَة): (نَاجَاة)، قال الشاعِرُ: [الطويل]

فَخَرَّتْ كَنَاصَاةِ الْحُصَانِ الْمُشَهَّرِ (١)

وأنشد الشاعر: [الوافر]

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ (٢)

الثالث: أن وزنها (تَفْعَلة) [بفتح العين]– وهو مذهب الكوفيين – كما يقولون في تَفْعُلَة – بالضم – تَفْعَلَة – بالفتح – (٣).

(١) منسوب لحريث بن عتاب الطائي في، لسان العرب، ١٥/ ٣٢٧، (ن، ص، ا)، الناصاة هي الناصية وهي مقدمة الرأس أو أعلى الجبهة.

(٢) البيت بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م، ١/ ٦٣، بباقاة أي بباقية.

(٣) اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م، ١٦/٥–١٨، وينظر: المطلع على ألفاظ المقنع، أبو عبد الله البعلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣ م، و التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، تحقيق: د. عوض بن حمد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ٩/٥–١٠، وشرح المفصل، للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ٣٩٦/٥، ولسان العرب، (و، ر، ى)، ٣٨٩/١٥، وحاشية شافية ابن الحاجب، ٨٢/٣.

- التنبيه على الأصل في صياغة اسم المفعول من فعل عينه (واو):

إن كان عين (مفعول) واوًا فقد اتّفق بنو تميم، وأهل الحجاز على إعلاله؛ لأنّهم استثقلوا واوين وضمّة؛ لأنّ الضّمّة بمنزلة الواو، فقالوا: صُغْت الخاتم فهو: (مَصُوغٌ)، وقلت الحقّ فهو: (مَقُولٌ)، والأصل: (مَصْوُوغٌ) و(مَقْوُولٌ) فنقلوا الضّمّة من الواو إلى الصّاد من: (مَصْوُوغ) وإلى القاف من (مَقْوُول)، فانضمّت الصّاد والقاف فاجتمع واوان ساكنان، فأسقط الخليل، وسيبويه الواو الثّانية؛ لأنّها الزّائدة، وأقرّا الأولى؛ لأنَّها عين الكلمة، فصار اللّفظ: (مَقُولًا) و(مَصُوغًا) فوزن الكلمة عندهما: (مَفُعْل)، وكان أبو الحسن يسقط الأولى، وهي عين الكلمة، ويبقي الثّانية، فوزن الكلمة عنده: (مَفُول)، وربّما شذّ شيءٌ من هذا فخرج على الأصل تنبيهًا على الأصل الذي انتقلوا عنه قالوا: (مِسْكٌ مَدْوُوفٌ) و(ثوبٌ مَصْوُونٌ) [1]، وهذا قليل لا يقاس عليه [2].

- التنبيه على الأصل في التصحيح مع وجود موجب الإعلال:

الإعلال هو التغير الذي يطرأ على أحرف العلة الثلاثة " الألف، والواو، والياء وتلحق بها الهمزة للتخفيف" بحيث يؤدي إلى حذف حرف، أو قلبه، أو تسكينه [3]، ولحروف العلة نظام خاص في اللغة، يختلف عن غيرها من الحروف الصحيحة، وينْقَسِم الإعلال إلى ثلاثة أقسام:

١- الإعلال بالقلب، وهو قلب يصيب الهمزة، أو أحد حروف العلة، كقلب الهمزة واوا في: (هراوى)، والأصل: (هرائو)، أو قلب الواو، والياء همزة، كما في:

(١) مدووف أي مبلول، ومصوون أي محفوظ.

(٢) شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص ٣٩٢.

(٣) ينظر : عمدة الصرف، كمال إبراهيم، مطبعة النجاح، بغداد، ص٢٤٥.

(كساء، وبناء)، والأصل فيهما (كساو، وبناي)، أو قلب الواو، والياء ألفًا، كما في: (قال، وباع)؛ لأن الأصل فيهما (قَوَل، وبَيَع) [1].

٢- الإعلال بالنقل (التسكين)، حيث تُنْقَل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كـ(يقُول، ويَبيع)، أصلها: (يَقْوُل، كيَنْصُر)، و(يَبْيع، كيضْرِب)، وإلا قُلِب حرفًا يجانسها كـ(يَخاف، ويُخيف)، أصلهما (يَخْوَفُ، كيعْلم)، و(يُخْوِف، كيُكْرم)، ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلًا، كـ(بايع، وعَوَّق، وبَيَّن)، بالتشديد فيهما، كما يمتنع -أيضًا- إن كان فعلَ تعجب، نحو: (ما أبينَهَ، وأقوَمه)، أو كان مضعَّفًا، نحو: (ابْيَضّ، واسْوَدّ)، أو معتل اللام، نحو: (أحْوَى، وأهوى).

٣- الإعلال بالحذف، والحذف قسمان: قياسي، وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء ساكنين؛ وغيرُ قياسي، وهو مما ليس لها، ويقال له الحذف اعتباطًا [2].

وألفاظ العربية تنقسم بين صيغ يدخلها الإعلال، وصيغ أخرى لا يدخلها الإعلال، ولكن اللغة ونظامها الذي وصفوه بأنه ينشد الاطراد والإطلاق اختارت الإعلال في صيغ معينة، مثل: صيغة (استفعل)، نحو: (استعان)، و(استقام)، واختارت التصحيح في ألفاظ أخرى في الصيغ نفسها، فكان ما سمي بالتصحيح مع

(١) دراسات في علم الصرف، مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، ص١٨٢.

(٢) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، ص١٣٦، ١٣٨.

موجب الإعلال، فجاء من صيغة (استفعل)، على سبيل المثال: (استحوذ، استصوب، استنوق) [1].

والحق أن ظاهرة التصحيح مع ما وجب إعلاله ليست من خَلْق الصرفيين العرب، ولم يتكلفوا القول بها ارتجالا؛ لأن مهمة الباحثين ينبغي أن تكون وصفا للظاهرة، وتحديدا لها، ثم وضع القواعد التي تحكمها على ما هي عليه، دون التدخل في مسارها، لكن منهج الصرفيين العرب هو الذي استدعى الوقوف على تلك الظاهرة، ودراستها بطريقة تنسجم مع طبيعة اللغة، وفهم وأسرارها، واستجابة لهذا المنهج كان لابد أن يوجد ما يسمى بالإعلال والإبدال، فالأصول الثلاثية التي يمكن وضعها في صيغ مختلفة قد يكون بينها حرف علة، فمادة (ق، و، ل) عند وضعها في صيغة (فَعَل) ينبغي أن تكون (قَوَل) [2].

ومن المواضع التي تم التنبيه فيها على الأصل في التصحيح مع وجود ما يُوجب الإعلال ما يأتي:

١- تصحيح الواو والياء مع وجود ما يوجب قلبهما ألفًا:

قد تُصَحَّحُ الواو والياء إذا استكمل كل منهما شروط قلبهما ألفًا؛ وذلك تنبيهًا على أصل الكلمة [3]، ومن ذلك: (أعول) و(استحوذ) و(أجود) و(أطول) و(استروح) و(أطيب) و(أخيل) [4]، وقد حصر ابن خالويه ما صح من ذلك، فقال: "ليس في كلام العرب فعل صح من المعتل، ولم يعل إلا (استحوذ)، و(أغيمت

(١) ينظر: دراسات في علم الصرف، ص٢٠٢-٢٠٤.

(٢) ينظر: دراسات في علم الصرف، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) ينظر: المقتضب، ٩٨/٢، والتصريح، ٧١٧/٢.

(٤) ينظر: المنصف، ٢٣٣/١، ٢٧٦، وشرح المفصل ٤٤٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب، ٩٦/٣، ٩٧، أعول كذا: أي رفع صوته، وأخيل: هو كثير شامات الجسد.

السماء)[١]، و(استنوق الجمل)[٢]، و(اسْتَتَيْلَسَت الشاةُ)[٣]، و(أغيلت المرأة)[٤]، واستدرك عليه ما سبق من الكلمات، وقالوا: (اسْتَصْوَبَ الأمرَ)، و(أَجْوَدْتُ)، و(أَطيَبْتُ)، و(أَطوَلْتُ)، ومنه قول الشاعر :[من الطويل]

صَدَدتِ فأَطوَلْتِ الصُدودَ وقَلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ [٥]

فهذه الألفاظ وإن كانت متعدّدة فهي شاذّةٌ في القياس، قليلةٌ بالنسبة إلى ما يُعَلّ، جاءت تنبيهًا على أصل الباب [٦]، وكذلك قولهم:

---

(١) في : الصحاح، (غ، ي، م): "الغَيْمُ: السحاب، وقد غامَتِ السماء، وأغامَتْ، وأغْيَمَتْ، وغَيَّمَتْ ... وتَغَيَّمَتْ، كله بمعنًى، وأغْيَمَ القومُ: أصابهم غَيْمٌ "، ١٩٩٩/٥.

(٢) في: جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، تحت الجذر (ق، ن، و): " يقولون: استنوق الجملُ، إذا صار كالناقة في لينها وانقيادها، وأول من قال هذا طَرَفة بن العبد للمتلمّس"، ٩٧٩/٢.

(٣) في: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ت، ي، س): ".اسْتَتْيَسَتْ عَنزك، أي: أَشْبَهَتِ التَّيس"٢٨٧/٧.

(٤) ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ١١٣، ومعنى (أغيلت) كما في العين، (غ، و، ل): " الغَيْلُ: إرضاع المرأة ولدها على حَبَلٍ: يقال: سقيته لبنًا غيلًا، والفعل: أَغْيَلَتِ المرأة "٤٤٨/٤.

(٥) هو للمرار الفقعسيّ في: خزانة الأدب، ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، الصدود: التخلي والإهمال.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ٤٤٨/٥، القراءة في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص٦١.

(استفيل) [1]، ومن ثم يقول الثمانيني: " وقد صحّحوا من هذه الأفعال شيئًا دلّوا به على الأصل الذي أعَلُّوه فمن ذلك: (اسْتَحْوَذَ) صُحِّح، فهذا حقيقة في الاستعمال، وشاذٌّ في القياس" [2].

ويقتضي القياس في (استحْوَذ) أن تُنقل فتحة الواو إلى الصحيح الساكن قبلها فتصبح: (استَحَوْذ)، فتقلب الواو فيها ألفا لتحركها في الأصل، وفتح ما قبلها الآن، كما قالوا: (استقام) في (استقوم)، لكن هذا اللفظ لم يحصل فيه الإعلال بالنقل؛ وعلة ذلك عندهم أنه جاء على التصحيح؛ ليكون ذلك منبها على أصول ما غُيّر من نحوه، كـ(استقام، واستعان) [3]، حيث يقول ابن جني: " وقد ذكرت العلة في أن خرج بعض المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيها على باقي المعتل، واقتصارهم على تصحيح (استحوذ)، و(أغيلت) دون الإعلال مما يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنه إنما جعل تنبيها على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية" [4]، وذكر ابن جني أن هذه الأمثلة مما كان مطردا في الاستعمال شاذا في القياس، حيث قال: " والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، قولهم: (استحْوَذ)، و(أغيلت المرأة)، القياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة (استقام)، و(أبانت)، ولكن السماع أبطل فيهما القياس"[5].

---

(١) حكاها ابن جنى في: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١/ ٩٩، ١١٩، وفي التاج، (ف، ي، ل): " اسْتَفْيَلَ الجمَلُ: صارَ كالفيلِ في عِظَمِه، نقله الزَّمَخْشَرِيّ، وحكاه ابنُ جِنِّي في بابِ اسْتحوَذَ وأخَواته"، ٣٠/٢٠٠.

(٢) شرح التصريف، الثمانيني، ص٤٦١.

(٣) ينظر: دراسات في علم الصرف، ص١٩٩-٢٠٠.

(٤) المنصف، ١/٢٧٧.

(٥) المنصف، ١/٢٧٨.

أما سيبويه فيرى أن التصحيح في (استحوذ) وما أشبهه ليس تنبيها على الأصل، وإنما هو محمول على (فاعَلْتُ) ، مما العين فيه حرف علة، ساكن ما قبله، نحو: قاولت، وبايعت، فصححوا؛ لأنهم لو أعلوا لصارت الكلمة على لفظ ما لا زيادة فيه من باب (قلت)، و(بعت)، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف، فقال: "بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير"(١)، أما الزجاج فيرى أن (استحوذ) جاء مصححا؛ لأنه لم يستعمل بغير زيادة، فهو بُني على (استفعل)، ومن أول وهلة، فلم يأت منه (حاذ) (٢).

٢- التصحيح في الأسماء مع وجود ما يوجب إعلالها:

ويلاحظ أن التصحيح فيما سبق وقع في الأفعال، ولكنه مع ذلك وقع في الأسماء (٣)، نحو: (القَوَد) (٤)، و(الأَوَد) (٥)، و(الحَيَد) (٦)، و(الخَوَنَة) (٧)،

---

(١) الكتاب، ٣٤٦/٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١٤٠/٥.

(٣) ينظر: المنصف، ٣٣٢/١.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، دار الهداية، مادة (ق، و، د): " القَّوَدُ، مُحرَّكَةً: قَتْل النَّفْس بالنَّفْس، شاذٌّ كالحَوَكَة والخَوَنَة"، ٧٦/٩.

(٥) في: لسان العرب، (أ، و، د): " أَوِدَ الشيءُ، بالكسر، يأْوَدُ أَوَدًا، فهو آودٌ: اعوجَّ، وخص أبو أبو حنيفة به القِدْحَ... وآد العودَ يؤوده أَودًا إذا حماه "، ويلحظ ورود الفعل من (الأود) مرة مصححًا، وأخرى معلًا، ٧٥/٣.

(٦) في التاج ، (ح، ي، د): "الحَيَدُ، مُحَرَّكَةً، الذي في اللسان وغيره: الحَيَاد: الطَّعَامُ،...ويقال: اشتَكَت الشاةُ حَيَدًا، وذلك أَن يَنْشَبَ وَلَدُ الشَّاةِ ولم يَسْهُلْ مَخْرَجُهُ "، ٤٨/٨.

(٧) في اللسان، (خ، و، ن): " وخَوُونٌ وخَوَّانٌ، والجمع خانةٌ وخَوَنةٌ؛ الأَخيرة شاذة؛ قال ابن سيده: ولم يأْت شيء من هذا في الياء، أَعني لم يجئ مثل سائر وسَيَرة، قال: وإنما شذ من هذا ما عينه واو لا ياء. وقومٌ خَوَنةٌ كما قالوا حَوَكَة "، ١٤٤/١٣.

و(الحَوَكة) [1]، وهذه الأسماء لم تعل بقلبها؛ ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما وردت بالتصحيح، فكان ذلك سببا لخلاف العلماء فيه، فذهب ابن جني أن السبب في ذلك هو الشبه الموجود في حركة العين التابعة لها، بحرف اللين التابع لها، فكأن فعلا، مثل: (القود) يشبه (فعيلا)، مثل: (طويل)، فكما صح الواو في (جواب) و(طويل)، فعلى ذلك صح باب (القَوَد، والحَوَكة، والخَوَنة ... إلخ)، من حيث شبهت فتحة العين في نحو: (قود) بالألف في (جواب)، كما شبهت كسرة العين في نحو: (الحول) بالياء في نحو: (طويل) " ألا ترى إلى حركة العين التي هي سبب الإعلال كيف صارت على وجه آخر، سببا للتصحيح" [2]، ولقد حكم الرضي على هذه الألفاظ بالشذوذ؛ لأنها وازنت الفعل، ولم تعل [3].

٣- تصحيح (فُعلى) - بضمّ الفاء – عندما تكون لامها (واوًا):

إنَّ من مواضع التصحيح مع وجود موجب الإعلال أنه قد تأتي (فُعلى) – بضمّ الفاء – وتكون– أيضا– واوية ويائية، أما التي لامها (واو) فيفرق فيها بين الاسم والصفة بأن تقلب الواو ياءً في الأسماء دون الصفات، كقولهم: (الدّنيا، والعليا، والقصيا)، فهذه وإن كانت في الأصل صفات، لكنها أخرجت عن الصفات وجعلت أسماء لهذه الذوات، فأجريت مجرى الأسماء، وأما قول الحجازيين: (المسافة القصوى)، بالتصحيح فشاذ قياسًا، فصيح استعمالا، تنبيها على الأصل، وشذّ أيضا (حزوى)؛ لأنّه علم، والأعلام يقع فيها من التغيير ما لم يقع في غيرها، وتبقى الواو على حالها في الصفة، نحو: (غزوى) إذا جعلته صفة من (غزا)، وأما

---

(١) في الصحاح، (ح، و، ك): " حاكَ الثوب يَحوكُهُ حَوْكًا وحِيَاكَةً: نسجَه فهو حائِكٌ وقومٌ حاكَةٌ وحَوَكَةٌ أيضًا"، ١٥٨٢/٤.

(٢) الخصائص، ٥٤/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية، ١٠٣/٣.

(فعلى) التي لامها ياء فلم يفرق بين الاسم الصفة، بل تبقى الياء ثابتة على حالها فيهما، نحو: (الفتيا) في الأسماء، و(القضيا) في الصفات؛ لأنّها من (قضيت) [1].

ومن كلام النحويين نلاحظ إجماعهم على أن التصحيح فيما سبق جاء منبهة على الأصل، وهو مع هذا شاذ لا يصح القياس عليه، وخالفهم أبوزيد في هذا، وأول ما يفجؤنا هنا أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفًا للاستثقال، والواو، والياء إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما، وإن كانتا – أيضًا – متحركتين، والفتحة لا تقتضى مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو، والكسرة للياء [2].

٤- تصحيح الواو في وزن (افتعل):

لا تقلب الواو ألفًا إذا كانت في وزن (افتعل) إلا بشرط عدم دلالتها على تفاعل [3]، فنحو: (اجتوروا)، و(اشتوروا) تصحح فيه الواو؛ وقد علل الصرفيون هذا التصحيح بعلة معنوية، وهي أنه جاء في معنى ما يجب تصحيحه، وهو (تجاوروا)، و(تشاوروا)، وكما لا يصح فيهما الإعلال لوجود الألف قبلهما لم يعل ما كان بمعناها، أما نحو: (استافوا)، فلا يراد به (تسايفوا)، أي تضاربوا بالسيوف، حتى يلزم صحته كما لزم صحة، نحو: (اجتوروا)، و(اشتوروا)، بل (استافوا) هنا بمعنى (تناولوا سيوفهم وجردوها)، ثم يعلم بعد هذا أنهم تضاربوا بالسيوف مما دل عليه لفظ (استافوا) [4].

---

(١) الكناش في فني النحو والصرف، ابن شاهنشاه، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م، ٢٩٨/٢، وينظر: الارتشاف، ١/ ١٣٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٢، وشرح التصريح، ٧١٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية، ٩٥/٣ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٤/ ٢١٢٨.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، ص١١٩.

وقد قال ابن جنى: إن تفسيرهم (استافوا – افتعلوا) في معنى (تسايفوا – تفاعلوا) تفسير بالمعنى [1]، وإن كان بينهما فرق – أيضًا – قد قلبت الواو ألفًا إذا وقعت بين الياء المفتوحة والفتحة، كما في (يوجل)، و(ياجل)، وظاهر كلام السيرافي، والفارسي أن القلب قياس وإن قل، فقولهم: إن الياء أسرع انقلابًا إلى الألف من الواو ليس على إطلاقه، ويمكن أن يكون الأمر في التصحيح والإعلال خلافًا لهجيًا لا أكثر، فبعض العرب يسرع إلى قلب الواو والياء ألفًا، وبعضهم لا يقلب، ويدل على هذا أن بعض الحجازيين كان يقلب الواو الساكنة ألفًا قياسًا في مضارع، نحو: (ايتعد)، وبعض تميم يقلبون واو نحو: (أولاد) أي جمع ما فاؤه واو ألفًا قياسًا، فيقول (آلاد) [2]، "وطيئ يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية، وكانت طرفًا، وانكسر ما قبلهما، لتنقلب الياء ألفًا" [3]، " واحتفظت قبيلة تميم بالصيغة الأصلية نحو (استحوذ)، و(استيس) [4].

٥- تصحيح الثلاثي الأجوف الذي على وزن (افعلّ):

لا يُعَلُّ ما كان من الثلاثي الأجوف على وزن (افعلَّ)، نحو: (حَوِل) و(حَوِر) و(هَيِف)، حيث جعلها النحويون غير الثلاثي أصلًا له، قالوا: "لما كان هذان البابان (أي بابي فَعِل وافعلَّ) أصلين في المعنى عكسوا الأمر، فأجري الثلاثي مجرى ذى الزيادة في التصحيح؛ تنبيهًا على أصالته في المعنى

(١) ينظر: الخصائص، ١٢٥/١، وفي: تاج العروس، (س، ي، ف): "تَسَايَفُوا، وسَايَفُوا، واسْتَافُوا: أَي تَضَارَبُوا بِالسُّيُوفِ"، ٤٨٢/٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣٣٤/٤، وشرح الشافية، ١١١/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية، ١١١/٣.

(٤) إعلال الواو والياء في اللغة العربية، د. صلاح الدين صالح حسانين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٢٢١/٤٨ .

المذكور [١]، فإذا قيل لهم: فلِمَ لمْ يُعَلُّ، نحو: (أعْوَرَّ)، و(اصْيَدَّ)؟ قالوا لأنه لا ثلاثي له مُعَلٌّ [٢]، فيجعلون كلًا منهما معللًا بالآخر، وهذا ربما لرغبتهم في اطّراد قاعدة قلب الواو والياء ألفًا، ولو تنبهوا إلى أن ذلك راجع إلى اختلاف اللهجات لحل الأمر، فقد ذكر الخليل في العين أن أهل الحجاز يثبتون الياء والواو في نحو: (صَيِد) و(عَوِر)، وغيرهم يقول: (يصاد ويعار) [٣].

وذكر الجوهري أن أصل (عَوِرَ)، هو (اعورَّ) على وزن أفعلَّ، فحذفت منه الزوائد تخفيفًا، فكأن الثلاثي في هذا الباب لم ينطبق به، وإنما هو مخفف من غير الثلاثي، فأصل باب (فَعِل) هو (افعلَّ) قال: " والدليل على أنه (أفعلَّ) مجيء أخواته على هذا في الألوان والعيوب، نحو: (اسودَّ)، و(احمرَّ)؛ ولهذا لا يقال في هذا الباب (ما أفعله) في التعجب؛ لأن أصله يزيد على الثلاثي [٤].

ويرى د. رمضان عبد التواب أن التصحيح في الثلاثي الأجوف إنما كان مرحلة أولى في مراحل تطور الأفعال المعتلة في اللغة العربية وأخواتها الساميات، فقد تركت بعض هذه المراحل (ركامًا لغويًا) في تلك اللغات هنا وهناك، وقد بقيت من هذه المرحلة عدة أفعال في العربية مثل: (حَوِل)، و(حَوِر) وتلتها مرحلة هي التسكين، أو ضياع الحركة بعد الواو والياء للتخفيف [٥]، فإن صح منه هذا الرأي

(١) ينظر: شرح الشافية وحاشيتها، ٩٨/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية، ٩٨/٣، ٩٩.

(٣) العين، (ص، ي، د)، ١٤٤/٧.

(٤) الصحاح، (ص، ي، د)، ص٥٠٠.

(٥) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة، د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة : الثالثة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، ص ٥٩، ٦٠.

يكن خروج بعض الأفعال والأسماء عن الإعلال إلى التصحيح إنما هو من بقايا تلك المرحلة الأولى، وهو ما عبر عنه النحاة بكونه (منبهة على الأصل) [١].

٦- تصحيح الياء في (مريم) و(مدين) و(حيوة) و(ضيون):

أما (مريم)، و(مدين) فاختلف الصرفيون في وزنيهما، وفي سبب تصحيح الياء فيهما، وعدم نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، فذهب المبرد إلى أن هذين الاسمين على وزن (مَفْعَل)، ولا شذوذ فيهما؛ لأن شرط الإعلال بالنقل عند المبرد أن يكون متصلا بالفعل؛ ولذا لم يجوِّز الإعلال في مريم، ومدين، وإن كانا على وزن (مَفْعَل)، وتحركت الياء فيهما، وسكن الصحيح قبلها [٢].

ويرى ابن جني أن أسماء الأعلام، نحو: (مريم) على وزن (مَفْعَل) وجاءت على التصحيح شذوذا تنبيها على الأصل [٣]، وقال الرضي: إن جعلت (مريم)، و(مدين) على وزن (فَعْيَل)، فلا شذوذ؛ لأن الياء زيدت للإلحاق، وإن جعلتها على وزن (مَفْعَل)، فهما شاذان؛ لأن القياس يقتضي نقل حركة الياء فيهما إلى الصحيح الساكن قبلها، وقلب الياء ألفا؛ لتحركها في الأصل، وفتح ما قبلها الآن، فيصير اللفظ (مرام، ومدان) [٤]، أما الأشموني فقد ذهب إلى أن وزنهما "فَعْلل"، لا " مَفْعَل "، وإلا وجب الإعلال، ولا يجوز أن يكونا على وزن (فَعْيَل)؛ لأن هذا الوزن غير موجود في كلامهم [٥].

---

(١) ينظر: المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، هاني محمد عبد الرازق القزاز، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ص٣٨٥.

(٢) ينظر: المقتضب، ١/١٠٨-١٠٩، و شذا العرف، ص١٢٢، وعمدة الصرف، ص٢٦٠.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، ٢/١٠٠- ١٠١.

(٤) شرح الشافية، ٣/١٠٥.

(٥) ينظر: شرح الأشموني، ٤/٦١.

ومن الأعلام المصححة أيضا (حيوة)، و(ضيون)، وفي ذلك يقول ابن جني: " ألا ترى أن (حيوة) علم، والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام، وأن (ضيون) إنما صح؛ لأنه خرج على الصحة؛ تنبيها على أن أصل (سيِّد)، و(ميِّت): (سيْود) و(ميْوِت)[1] "، وهذه الأعلام كان يفترض أن تقلب وتدغم فيقال: (حيَّة) و(ضيِّن)، غير أن ابن جني يرى أنه ليس كل علم لابد من صحة (واوه) إذا اجتمعت مع (الياء الساكنة)، أولاهما أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى منهما بالسكون، ولم يكن الاسم علما، ولا على تلك الأوصاف فإن (الواو) تقلب (ياء) وتدغم (الياء) في (الياء)، فهذه علة من علل قلب (الواو) (ياء) [2].

خلاصة القول هو أن هذه الألفاظ وما شابهها إنما صحت ولم تعل لأسباب منها خشية الالتباس، والخلط بين الصيغ، والأوزان؛ فالإعلال يؤدي في بعض منها -أحيانا- إلى أن تتحد صورتها بما يشابهها من أوزان، فيصعب التمييز بينها، كما أن التصحيح مع وجود موجب الإعلال يعطي اللفظ معنى لا يمكن الحصول عليه إذا أجري فيه الإعلال، كما أن التصحيح حافظ على بعض الصيغ من الضياع والترك، وربما كان التصحيح والإعلال خلافا لهجيا بين العرب [3]، وقد يذهب بنا الدكتور تمام حسان بعيدا ليفسر تلك الظاهرة بقوله: إنها من اختراع النحاة [4]، كما يقول د.منصور عبد الكريم: إن مرحلة التصحيح هي الأصل، والإعلال هو الفرع، وما أُورد من نماذج يمثل ركاما لغويا تحجّر، واستقر على حالته، ثم جاء واضعو

(١) الخصائص، ١/١٥٥-١٥٦، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص٣٣٥.

(٢) ينظر: الخصائص، ١/١٥٧.

(٣) دراسات في علم الصرف، ص٢٠٩-٢١٠.

(٤) الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص١٤٠.

المعاجم، ومِن قبلهم رواة اللغة فنقلوا ما سمعوه، وعندما وضعت القواعد لضبط اللغة بين مستعمليها، وجدوا هذا الكم من الألفاظ التي خرجت على القياس، فوسموها بالندرة، والشذوذ، متناسين أن اللغة لم تأت مرة واحدة هكذا، بل مرت بتاريخ طويل، عبر أحقاب عديدة، وكانت بعض ألفاظها عبر هذه الأحقاب الطويلة قد بقيت دون أن تمسها يد التطور، والتشذيب في مراحل لاحقة، هذه الأنماط هي ما استطعنا أن نطلق عليها الرُّكام اللغوي(١).

(١) ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، منصور عبد الكريم الكفاوين، دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م، ص٣٠٦.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد ...

فذاك بحثي بعنوان: (من مسائل التنبيه على الأصل المهجور في التصريف ... تحليل ومناقشة)، قد تناولت فيه بعض المسائل الصرفية التي نُبِّه فيها على الأصل المهجور، ومن خلال هذا العمل توصلت إلى نتائج أذكر منها الآتي:

- ✓ انتشار المسائل التي تم التنبيه فيها على الأصول المهجورة في كثير من الأبواب الصرفية كاسم التفضيل، والجموع، والنسب، والإعلال، والإبدال وغيرها.
- ✓ عبر علماء الصرف في مصنفاتهم عن المسائل التي تم التنبيه فيها على الأصل بألفاظ متعددة، ومصطلحات كثيرة، فكانوا يقولون عنها أحيانا: الإشعار بالأصل، أو الدلالة على الأصل، أو الإيذان بالأصل، أو الإعلام بالأصل، أو التبليغ بالأصل، أو مراجعة الأصل، وصفوا تلك الأصول المنتشرة في كتبهم بصفات كثيرة، فكانوا تارة يقولون: "أصل متروك"، وتارة يقولون: "أصل مهجور"، وتارة يقولون: "أصل مرفوض"، وتارة يقولون: "أصل نادر لا يعتد به ولا يقاس عليه"، وتارة يقولون: "أصل مُغيَّر"، وتارة أخرى يقولون: "أصل مطروح"، وكلها صفات تحمل معنى واحدًا.
- ✓ تتضح أهمية التنبيه على الأصل في أنها تحافظ على اللغة من النسيان والهجر، وكذلك في تفسير كثير من الأصول المتشابهة.
- ✓ بعض هذه الأصول المهجورة قد تكون لغات لبعض القبائل اندثرت مع مرور الزمن، وقد تكون افتراضات من علماء الصرف لمعرفة سبب مجيء كلمة ما على صيغة معينة.

المصادر والمراجع:

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القَطَّاع الصقلي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- إعلال الواو والياء في اللغة العربية، د. صلاح الدين صالح حسانين، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، دار الهداية.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، أبو الحجاج المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: د. عوض بن حمد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الخضري، دار الفكر.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدراسات الصرفية عند ابن جني، د. عبد الجبار النايلة، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٠م.
- دراسات في علم الصرف، مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن على الحريرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٧٥م .

- ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ديوان النابغة الذبيانى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- ديوان الوليد بن يزيد، جمع المستشرق الإيطالي ف. جبربالي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة ابن زيدون بدمشق، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٧م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
- شرح ألفية ابن مالك، أحمد بن عمر الحازمي، دروس صوتية فرّغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net .
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، نقرة كار، كتباخانة راشد، الطبعة الثانية.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين، منصور عبد الكريم الكفاوين، دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.
- علم الصرف دراسة وصفية، محمد أبو الفتوح شريف ، دار المعارف.
- علة الأصل في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي، عادل نذير بيري و إسراء ناجي، مجلة الباحث، جامعة كربلاء ، العدد ٩، المجلد ١٦، لعام ٢٠١٥م.

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- عمدة الصرف، كمال إبراهيم، مطبعة النجاح، بغداد.
- الفوائد والقواعد، أبو عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- القياس في النحو، منى إلياس، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- كتاب التكملة، أبو على الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- كناشة النوادر، عبد السلام محمد هارون، مكتبه الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الكناش في فني النحو والصرف، ابن شاهنشاه، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المحتسب، ابن جني، تحقيق: على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المرتجل (في شرح الجمل)، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة، هاني محمد عبد الرازق القزاز، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.
- المطلع على ألفاظ المقنع، أبو عبد الله البعلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.